الأمم المتحدة

A/71/862–S/2017/295

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 April 2017

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٣٤ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أحيل إليكم رسالة وزارة الدفاع الوطني اللبناني التي تتضمن رداً على ما ورد من ادعاءات في الرسالة المؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧ الموجهة من إسرائيل (S/2017/216) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نواف **سلام**
السفير
المندوب الدائم

170417 120417 17-05653 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

ملاحظات قيادة الجيش حول رسالة العدو الإسرائيلي إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بشأن ما أسمته "الخروقات اللبنانية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)"

بالنسبة لخروقات الخط الأزرق مثل TP16 والخروقات عند مزارع شبعا

إن هذه الخروقات هي عبارة عن مزارعين ورعاة لبنانيين يستثمرون أراضيهم التي ما زالت تحتلها إسرائيل والتي تقع شمال السياج التقني، وهذه الحالة موجودة منذ العام ٢٠٠٠، والحل المقترح هو معالجة موضوع مناطق التحفظ وإعادتها إلى السيادة اللبنانية وتفعيل عمل فريق المراقبين الدوليين في مراقبة خط الهدنة، تطبيقاً للفقرتين ٥ و ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

بالنسبة للادعاء بنشاطات لحزب الله

إن هذه الادعاءات كاذبة وغير مبنية على أي دليل، وكل ما يعرضه من صور خلال الاجتماعات الثلاثية هي لمدنيين لبنانيين أو لعناصر من مخابرات الجيش اللبناني.

بالنسبة للحوادث بين المدنيين و قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

إن هذه الحوادث ليست بهدف عرقلة حركية القوة، بل هي ناتجة عن سوء تفاهم بين المدنيين ودوريات القوة سببه عدم تفهم هذه الدوريات لضرورة احترام الملكيات الخاصة وعادات أهل القرى. ويعمل الجيش اللبناني على معالجة هذه الحوادث بالتنسيق مع القوة، وهذه الحوادث هي طبيعية وتحصل أحياناً مع الجيش اللبناني كون أية قوة عسكرية تعمل بين المدنيين تتعرض لحوادث سوء تفاهم معهم، وبالتالي فإن تدخل العدو الإسرائيلي في هذه الحوادث هو تدخل فاضح في الشؤون اللبنانية الداخلية.

بالنسبة للأشخاص المسلحين

إن هؤلاء الأشخاص هم مواطنون لبنانيون يمارسون هواية الصيد ولا يشكلون أي مساس بالأمن والاستقرار، ورغم ذلك يقوم الجيش اللبناني بتوقيفهم كونهم يخالفون القوانين اللبنانية التي تمنع الصيد في منطقة جنوب الليطاني. وقد عممت قيادة الجيش مؤخراً بياناً توجيهياً ذكّرت فيه بقرار منع الصيد في منطقة جنوب الليطاني وخاصة قرب الخط الأزرق.

وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

(أ) نتيجة للتدقيق بهذه الادعاءات بصورة تفصيلية، يتبين أن ٧٠ في المائة منها لم تتم إفادة الجيش اللبناني عنها في حينه وفقاً لآلية التنسيق المعتمدة عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مما يطرح علامة استفهام حول صحة حصولها.

(ب) يشرح الجانب اللبناني في الاجتماعات الثلاثية موقفه من الخروقات التي يدّعي الجانب الإسرائيلي أنها مرتكبة من الجانب اللبناني، وكان يحصل تبادل للوائح هذه الخروقات والإجابة عليها من الجانبين، ولكن الجانب الإسرائيلي توقف عن تسليم هذه اللوائح وبدأ بإرسالها مباشرة إلى الأمم المتحدة بهدف تضليلها وصرف الأنظار عن خروقاته اليومية البرية والبحرية والجوية.

(ج) عرض الجانب اللبناني في أكثر من مناسبة أمام مسؤولين من الأمم المتحدة موقفه من تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وشرح النقاط التي تعيق تطبيق هذا القرار والتوصيات لمعالجتها، وآخرها كان أمام فريق المراجعة الاستراتيجية التابع للأمم المتحدة في الاجتماع الذي عقد معه بتاريخ ١٨كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ خلال زيارته إلى لبنان. وهذه النقاط هي:

- استمرار العدو الإسرائيلي باحتلال مزارع شبعا والجزء اللبناني من بلدة الغجر
- مناطق التحفظ، وهي أراضٍ لبنانية ما تزال بين الخط الأزرق والحدود الدولية
- الخروقات الإسرائيلية الجوية والبحرية والبرية
- أعمال التجسس التي يقوم بها العدو الإسرائيلي سواء من خلال الأبراج التي يزرعها على طول الخط الأزرق، أو من خلال عملائه في الداخل وأجهزة التجسس الإسرائيلية التي يتم اكتشافها مركّبة داخل الأراضي اللبنانية.